شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

في ظلال الفساد

أثار عمود أمس حول الفرق ما بين الفاسدين في العاصمة والمحافظات العربية ونظرائهم في إقليم كردستان ردود فعل متباينة كالعادة، لكن بعضها كان مميزاً فأحببت أن أشرك القراء في الإطلاع على هذا البعض.

في الصباح الباكر وصلتني رسالة الكترونية من صديقة توجد الآن خارج البلاد تضمنت نكتة في صيغة حوار مُفترض بين رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس الأميركي باراك أوباما. تقول النكتة (أرجو ألا يزعل عليّ بسببها الطاقم المساعد للسيد المالكي، فإذا شطح بهم الخيال وتلبستهم نظرية المؤامرة ورأوا في النكتة كفراً في حق السيد المالكي فان القاعدة الذهبية تقول: ناقل الكفر ليس بكافر):

((دار الحوار التالي بين رئيس الوزراء نوري المالكي والرئيس الأميركي باراك أوباما:

المالكي: يا فخامة الرئيس أوباما... كم متوسط راتب الموظف الأميركي في الشهر؟

أوباما: حوالي ٥،٠٠٠ دولار.

المالكي: وكم يصرف شهرياً؟

أوباما: حوالي ٢،٨٠٠ دولار.

المالكي: يعني يبقى وياه ٢،٢٠٠ دولار، وشيسوي بالمبلغ الباقي عنده؟

أوباما: في الحقيقة لأننا دولة ديمقراطية، ممنوع نسأله.

أوباما: وانتم يا دولة رئيس الوزراء كم متوسط راتب الموظف عندكم؟

المالكي: حوالي ٤٠٠ دولار.

أوباما: أووووو!!! ... وكم يصرف؟

المالكي : حوالي ٢،٠٠٠ دولار..

أوباما: ومنين يجيب الفرق الكبير هذا؟؟؟!!!

المالكي: في الحقيقة لأننا دولة ديمقراطية مثلكم ممنوع نسأل الموظف منين يجيب الباقي)).

المعنى واضح، فالصديقة تؤيد أن الفساد المالي والإداري في دولتنا لا نظير له، وانه يحظى برعاية سامية في الغالب، وهذا ما تشهد عليه آلاف الوقائع ومنها أن كل الوزراء والنواب السابقين وكبار المسؤولين المدانين بالفساد يتمتعون الآن بكامل الحرية وبنعيم الثروة الحرام في أرقى عواصم العالم، فيما يحتفظ رئيس الوزراء وسواه بملفات الفاسدين من الوزراء والنواب الحاليين لغرض في نفس يعقوب.

أحد الأصدقاء الكرد اتصل تلفونياً ليعلن انه لا يتفق معي في الرأي بان الفاسدين الكرد يستثمرون معظم ما يسرقون في الإقليم. قال إن فاسدي الإقليم لا يختلفون عن أقرانهم في العاصمة والبصرة والموصل وكركوك والرمادي وسواها، فهم أيضاً يهرّبون الأموال إلى الخارج. وأضاف: المولات والفنادق والمنشآت السياحية والمعامل المشار إليها على أنها من استثمارات الفاسدين الكرد في الإقليم إنما هي لرجال أعمال محليين لكنّ الفاسدين في سلطات الإقليم والأحزاب الحاكمة فرضوا عليهم أن يمنحوهم من دون وجه حق حصصاً فيها مقابل تيسير أمر إقامة هذه المنشآت.

شكرا جزيلا للصديق عن هذه المعلومات المفيدة، لكن مع ذلك يبقى ثمة فرق، فالفاسدون الكرد يأخذون حصصاً من منشآت تُقام على أرض الإقليم، أما فاسدونا الذين في بغداد والموصل والبصرة وكربلاء والحلة والرمادي وسواها فيأخذون الجمل بما حَمل، وهذا ما يفسر أن مدن الإقليم وقراه تزدهر فيما مدننا وقُرانا تزداد خراباً.

أحدهم اختار أن يبعث إليّ برسالة تلفونية "أس أم أس" قال فيها: ((مقالكم اليوم في المدى يثبت محاباتكم للقادة الكرد لأن الفساد المالي والإداري هو نتيجة لأعظم فساد ألا وهو الفساد السياسي. يعني أن القيادة الكردية بروليتارية؟ ذبحت مئات الشيوعيين في حين أن المالكي قتل فقط ١٣ مواطناً اثر مظاهرات شباط)).

رطانة لا تستحق الرد، وبخاصة الاستهانة بأرواح ١٣ مواطناً.

مستشار الأمن الوطني إلى ألمانيا للقاء طالباني

دولة القانون يرفض تحديد ولاية رئيس الوزراء والأحرار تعتبره تنصلاً عن الوعود

طاولة اربيل .. (أرشيف)

□ بغداد / غسان عادل

أكد ائتلاف دولة القانون ضرورة اعتماد الدستور في تحديد ولاية رئيس الحكومة الحالية لدورة ثالثة. فيما وصف نواب عن كتلة الأحرار هذا التوجه بأنه تنصل عن ابرز ما ورد في ورقة التحالف الوطني الإصلاحية.

وبينما أفادت مصادر مطلعة بأن رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي بعث بموفده مستشار الأمن الوطني فالح الفياض إلى ألمانيا للقاء الرئيس جلال طالباني الذي يمضي فترة نقاهة هناك، من دون أن تستبعد بان يكون الفياض حاملا رسالة تتعلق باطلاع الرئيس طالباني على آخر النتائج بخصوص ورقة التحالف الوطني الإصلاحية وإمكانية التحرك على الأطراف الأخرى المشاركة في الحكومة لقبول مضامينها ثم الاتفاق على تحديد موعد للمؤتمر الوطني، وأكد النائب عن دولة القانون محمد الصيهود أن لجنة الإصلاح ستتحرك على القائمة العراقية والتحالف الكردستاني لبحث بنود الورقة، مشيرا إلى بروز "بوادر ايجابية لقبول الحوار لتجاوز الأزمة السياسية عبر اللقاء أو الاجتماع الوطني".

وأعلن ائتلاف العراقية والتحالف الكردستاني التمسك بخيار استجواب المالكي من قبل البرلمان بوصفه خيارا ديمقراطيا ودستوريا لتحقيق الإصلاح، فيما أكد مقرر مجلس النواب محمد الخالدي تقديم طلب بهذا الشأن الى رئاسة المجلس في غضون الأيام القليلة المقبلة.

وكانت ورقة التحالف الإصلاحية تتضمن رفض كتلة الأحرار الممثلة للتيار الصدري تجديد ولاية المالكي، فيما أعلن زعيم التيار مقتدى الصدري ضياء الأسدي تضمين ورقة التحالف الوطني الإصلاحية شرط الصدريين برفض تجديد ولاية نوري المالكي لدورة ثالثة: "الشرط موجود، ورئيس الحكومة اعترض لأنه غير دستوري، ونحن نقول إن ثماني سنوات كافية لإثبات نجاح او إخفاق أي مسؤول وقائد سياسي، ومعايير النجاح والفشل ليست بمحبة الناس، نحن نعيش في عالم يعتمد البيانات العلمية، وحتى العام ٢٠١٠ العراق يصنف ضمن الدول العشرة الفاشلة في العالم". اما النائب عن كتلة الاحرار عواد العوادي، فوصف تمسك دولة القانون بالدستور بخصوص ولاية رئيس الحكومة بأنه "يعبر عن بوادر تنصل عن بند مهم ورد في ورقة الإصلاح لتحقيقه داخل التحالف بوصفه يقود الحكومة، ثم التحرك نحو الكتل النيابية الأخرى لقبول مضامين الورقة الإصلاحية".

واستبعد النائب عن دولة القانون هيثم الجبوري خضوع المواد الدستورية لاتفاق سياسي، مؤكدا أن قوى التحالف الوطني: "اتفقت على إجراء الإصلاح باعتماد المواد الدستورية، وقضية تحديد ولاية رئيس الحكومة من عدمها يجب ان تكون خاضعة لاستفتاء شعبي، كجزء من عملية التعديلات الدستورية". وخلال الدورة التشريعية السابقة فشل مجلس النواب في إجراء التعديلات الدستورية نظرا لصعوبة تحقيق توافق للقيان بالتعديل، ثم المباشرة بالإجراءات الأخرى بطرح التعديل لاستفتاء شعبي.

ومنذ اندلاع الأزمة السياسية، وإعلان دعوة الرئيس جلال طالباني لعقد مؤتمر وطني لتجاوز الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة، شدد ائتلاف المالكي على التمسك بالدستور لحسم الملفات العالقة مع شركائه الذين طالبوا بتنفيذ بنود اتفاق أربيل لتحقيق مبدأ الشراكة في إدارة البلاد.

وكان النائب عن دولة القانون كمال الساعدي كشف عن تضمين ورقة التحالف الإصلاحية العديد من القضايا موضع الخلاف بين الأطراف المشاركة في الحكومة ومن أبرزها: "حسم اختيار المرشحين لشغل مناصب وزارتي الدفاع والداخلية، وقضية تعيين وكلاء الوزارات والمستشارين، والتوازن داخل الأجهزة الأمنية، وطبيعة تنظيم العلاقة بين مجلس النواب والحكومة.

وطبقا لمتابعين للشأن السياسي العراقي فان إصرار دولة القانون على التمسك بالدستور، على الرغم من احتوائه الكثير من المواد المعروضة للتعديل، كان احد الأسباب التي أدت إلى عرقلة عقد المؤتمر الوطني استجابة لدعوة الرئيس طالباني.

الديوانية ترفض تأجيل انتخابات مجالس المحافظات

الأنبار تستعد لاستقبال المالكي بملف مشاكل المحافظة

□ الأنبار-الديوانية/ المدى

أعلن مجلس محافظة الأنبار أمس الأحد عن نية مجلس الوزراء عقد إحدى جلساته في المحافظة، مؤكدا أنه أعد ملفا متكاملا يحوي أبرز مشاكل المحافظة الأمنية والخدمية والاجتماعية بهدف طرحها على مجلس الوزراء لحلها.

وعقد مجلس الوزراء جلسته الرابعة خارج العاصمة بغداد في محافظة ذي قار في (١٢ حزيران ٢٠١٢)، إذ عقدت الجلسة الأولى بمحافظة البصرة في (١٣ شباط ٢٠١٢) والثانية بكركوك في (٨ أيار ٢٠١٢)، فيما عقدت الثالثة بنينوى في (٢٩ أيار ٢٠١٢).

وقال رئيس المجلس وكالة سعدون الشعلان في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس محافظة الأنبار هيأ ملفا متكاملا يحوي أبرز مشاكل المحافظة الأمنية والاجتماعية والخدمية"، مشيرا إلى أنه "يثق بحل هذه المشاكل بجلسة مجلس الوزراء المرتقبة في المحافظة".

وأوضح الشعلان أن "المجلس مؤمن بحرص الحكومة المركزية على حل تلك المشاكل بعد الاطلاع عليها، كما حدث في اجتماعات المحافظات الأخرى"، مؤكدا أن "كافة الاستعدادات الأمنية والفنية اكتملت لاحتضان اجتماع مجلس الوزراء في مدينة الرمادي، كون الخطوة دستورية ومن استحقاق للمحافظة".

واتهم مجلس محافظة الأنبار في (١٦ كانون الثاني ٢٠١٢)، رئيس الوزراء نوري المالكي بالتنصل عن الوعود التي قطعها وعدم تنفيذ أي من مطالب المحافظة، فيما لوح بإعلان المحافظة إقليماً خلال فترة قصيرة.

ولفت الشعلان إلى أن "مجلس المحافظة والشارع الأنباري بانتظار تلك الجلسة ليطلع رئيس الحكومة والوزراء عن كثب على مشاكل المحافظة"، مشيرا إلى أن "حلها غير صعب".

وكان مجلس محافظة الأنبار قد أمهل، في ١٩ كانون الأول ٢٠١١، الحكومة المركزية ١٤ يوماً لتنفيذ عشرين مطلباً دستورياً وقانونياً، مهدداً باتخاذ قرار "حاسم" في حال عدم تنفيذها، فيما أبدى رئيس الوزراء نوري المالكي، في ٢٨ كانون الأول ٢٠١١، استعداده لتنفيذ جميع المطالب التي تقدم بها المجلس وكشف عن خطة لتحويل الكثير من صلاحيات الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية.

يذكر أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة.

إلى ذلك أعلن مجلس محافظة الديوانية، عن رفضه تأجيل انتخابات مجالس المحافظات المقررة مطلع العام المقبل ٢٠١٣، وفي حين طالب مجلس النواب بتشريع القوانين المرتبطة بعمل مجالس المحافظات، دعا لتوسيع صلاحياتها.

وقال رئيس المجلس جبير الجبوري في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قانون مجالس المحافظات الحالي يحد من صلاحيات المجالس ويقيد عملها"، مؤكدا أن "مجلس محافظة الديوانية طالب في أكثر من مناسبة بتعديل هذا القانون لتأخذ المجالس دورها الحقيقي وتفعل عملها في المحافظات".

وأعرب الجبوري عن رفض المجلس "تأجيل انتخابات مجالس المحافظات"، داعيا إلى "الإسراع بتشريع تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات لأجراء الانتخابات في وقتها المحدد، كون تأخرها يضر بالعملية السياسية والديمقراطية الحديثة في العراق".

وطالب الجبوري مجلس النواب العراقي بـ"الإسراع بتشريع القوانين ذات المساس المباشر بعمل مجالس المحافظات، لاسيما تعديل قانون رقم ٢١ الخاص بمجالس المحافظات، وقانون الضرائب والرسوم المحلية"، مؤكدا أن "تأخر تشريع هذه التعديلات يؤثر بشكل سلبي على عمل المجالس".

وكانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أعلنت، في (٢ تموز الحالي) عن تأجيل انتخابات مجالس المحافظات المقررة مطلع العام المقبل ٢٠١٣، إلى شهر نيسان المقبل، فيما حملت رئاسة مجلسي الوزراء والنواب المسؤولية.

ولاقى قرار المفوضية ردود فعل متباينة حيث عزا النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود، الثلاثاء (٣ تموز الحالي)، أسباب تأجيل الانتخابات المحلية، لإفساح المجال لاختيار مجلس مفوضين جدد، فيما أكد أن التحالف الوطني لا يسمح بتأجيل الانتخابات لأكثر من شهرين التي حددتها المفوضية، كما اعتبر نائب رئيس كتلة التحالف الكردستاني في مجلس النواب محسن السعدون، التأجيل "غير صائب"، وفيما طالبها بعدم تأجيل تلك الانتخابات، حمل الحكومة مسؤولية القرار.

واعتبر زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر في (٤ تموز ٢٠١٢) تأجيل انتخابات مجالس المحافظات "كارثة لا يمكن السكوت عليها"، فيما أكد أنه لن يسمح بهذا الأمر، دعا مفوضية الانتخابات إلى إعلان يوم الانتخابات لتعمل الحكومة على ذلك دون تأخير.

يشار إلى أن رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي دعا، في (٢٧ شباط ٢٠١١)، الحكومة العراقية والبرلمان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات إلى إجراء انتخابات مبكرة لمجالس المحافظات والأقضية والنواحي، خلال ثلاثة أو أربعة أشهر، مؤكداً أن البرلمان سيعمل على تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات.

وأعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في (٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢)، عن الانتهاء من المسودة النهائية لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية والنواحي، مؤكدة قرب إحالتها إلى مجلس النواب للتصويت عليه، فيما أشارت إلى أنه من المؤمل إجراء الانتخابات العام المقبل.

يذكر أن انتخابات مجالس المحافظات جرت سنة ٢٠٠٩ في جميع أنحاء العراق باستثناء كركوك وإقليم كردستان.

بارزاني يستقبل حميد مجيد موسى

بارزاني اثناء استقباله موسى

□ اربيل/ المدى

استقبل رئيس إقليم كردستان السيد مسعود بارزاني ، أمس الأحد، في منتجع صلاح الدين، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى.

وجرى خلال اللقاء، بحث آخر المستجدات على الساحة السياسية في العراق، وتبادل الجانبان الآراء حول الاجراءات الدستورية التي تساهم في معالجة الأزمة السياسية الراهنة في البلاد.

وكان وفد من الحزب الشيوعي العراقي قد التقى يوم الخميس الماضي رئيس الوزراء نوري المالكي في بغداد وقال عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي جاسم الحلفي عن اللقاء بانه يأتي على خلفية الازمة السياسية التي تشهدها البلاد، للوصول الى رؤى مشتركة لحلحلة الازمة.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون